(ISSN: 2356 - 9492)

آثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

دكتور / سوزان جلال عبد الشافي الكناني
أستاذ مساعد التشريعات الاقتصادية والمالية العامة
كلية الحقوق بكليات الشرق العربي
مدرس بالمعهد العالي للعلوم الإدارية ببلقاس

المستخلص

اهتمت الحكومة المصرية في الأونة الأخيرة بالعمل بإزالة كافة المعوقات التي يمكن أن تؤثر سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً للمزايا العديدة التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد القومي، مثل، جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحسين الإنتاجية والمنافسة، وخلق فرص العمل وتدريب القوى العاملة المحلية، ونقل المهارات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، والحصول على النقد الأجنبي، وتشجيع الاستثمار وتقليل الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار.

ولا شك أن الفساد يعد من أهم المعوقات التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لارتباطه بالجوانب الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، و يتولد عنه أعمال غير مشروعة مثل انتشار الرشوة، والمحسوبية، والغش، والابتزاز وغيرها، ومن خلال دراسة مؤشرات الفساد الصادرة من منظمة الشفافية الدولية من عام 2008 وحتى عام 2020، بالإضافة إلى بيانات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر عن نفس الفترة والصادرة عن البنك الدولي، وجد تأثير سلبي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي السنوات التي يقل فيها مؤشر الفساد يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس، وهنا يستوجب على الدولة وضع الأليات القانونية والإجراءات الإدارية التي

تضمن الحد من الفساد بالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي للدخول دون تردد، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

The Egyptian government has recently been interested in working to remove all obstacles that could negatively affect foreign direct investment flows, given the many advantages that foreign direct investment brings to the national economy, such as bringing foreign capital, improving productivity and competition, and creating jobs opportunities and training forces. Local employment, transfer of modern administrative and technological skills, access to foreign exchange, encouraging citizens to invest، and reducing the gap between savings and investment rates.

There is no doubt that corruption is one of the most important obstacles that direct foreign direct investment, as it is linked to administrative, economic, and social aspects, and generates illegal acts such as the spread of bribery, nepotism, fraud, extortion، and others, and through the study of corruption indicators issued by Transparency International From 2008 to 2020, in addition to data on foreign direct investment flows to Egypt for the same period issued by the World Bank, a negative impact of corruption on foreign direct investment flows was found. In the years when the corruption index

(ISSN: 2356 - 9492)

decreases, the flow of foreign direct investment increases, and vice versa. The state should put in place legal mechanisms and administrative procedures that guarantee the reduction of corruption to motivate the foreign investor to enter without hesitation, thus increasing the volume of foreign direct investment.

المقدمة

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم محددات تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وذلك للمزايا العديدة التي يحققها للاقتصاد القومي، مثل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحسين الإنتاجية والمنافسة، وخلق فرص العمل وتدريب القوى العاملة المحلية، ونقل المهارات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، والحصول على النقد الأجنبي وبالتالي الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، ومن هنا يتفوق الاستثمار الأجنبي على الكثير من مصادر الحصول على العملات الأجنبية الأخرى، كالمعونات الأجنبية والتي غالباُ ما ترتبط بالمصالح السياسية، ووضع الكثير من الشروط الملزمة في انفاقها، بالإضافة إلى تفوقها عن القروض التي يمكن للدولة الحصول عليها من البنك الدولي أو الدول الأجنبية الأخرى، حيث تعد هذه القروض عبئاً على الدولة المقترضة، بالإضافة إلى إلزام الجهات المقرضة الكثير من الشروط القاسية لمنح هذه القروض.

وفي الأونة الأخيرة تتسابق الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لدعم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في هذه الدول، حيث يساهم الاستثمار الأجنبي في مواجهة فجوات التنمية مثل فجوة الصرف الأجنبي، وفجوة الإيرادات الضريبية، وفجوة الصادرات، وفجوة الاستثمار، وبالتالي المساهمة الفاعلة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وتسعى مصر مثلها مثل الدول النامية الأخرى في جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أصبح موضوع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، وفي الأونة الأخيرة اهتمت مصر اهتماماً كبيراً بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بإزالة كافة معوقات استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال العمل على تهيئة المناخ العام للاستثمار، ووضع الأطر التنظيمية، والتشريعية، وإعداد البنية المناسبة لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التوسع في مجالاته دون قيود[1]، وتقديم الكثير من الاستثناءات لكثير من القواعد والتشريعات[2]. فضلا عن السعي لتسويق الاقتصاد المصري في كثير

[1] انظر المادة (3) من قانون رقم 43 لسنة 1974.باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، مصر.

[2] قانون حوافز وضمانات الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 المجالات التي تسري عليها أحكامه، ثم أجاز لمجلس الوزراء إضافة مجالات

من المنتديات والمحافل الدولية ولدي كثير من المنظمات الدولية التي تروج لحرية الاستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك اهتمت مصر في الفترات الأخيرة بمحاولة القضاء على كافة المعوقات التي يمكن أن تعوق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا شك أن الفساد يعد أحد أهم هذه المعوقات، لذلك تركز الدراسة الحالية على بحث أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

ويعتبر الفساد محصلة للعديد من العوامل كالعوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، لذلك يؤثر الفساد على كافة الجوانب داخل المجتمع، كالجوانب الاقتصادية، والتي يعد الاستثمار الأجنبي أحد محدداتها، حيث يؤدي الفساد إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أشكال الفساد الذي يمكن أن يواجه المستثمرين الأجانب عند إقامة مشروعاتهم البيروقراطية المعقدة ، وذلك من خلال بطء الإجراءات اللازمة لإقامة المشروعات، وهو ما يؤدي إلى انتشار الرشوة وبالتالي ارتفاع تكاليف الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، وهو الامر الذي يؤدي إلى زيادة عدم ثقة المستثمر الأجنبي في الدولة، وبالتالي هروبه إلى دول أخرى توفر له المناخ الاستثماري الجيد، وبناء على ذلك تهتم الدراسة الحالية ببحث أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، والدور السلبي الذي يمكن أن يلعبه الفساد في هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أولاً: أهمية البحث:

تتجلي أهمية البحث من جانبين على النحو الآتي:

1) الأهمية العلمية

تحظي ظاهرة الفساد باهتمام الباحثين والمفكرين لما لها من أثار وانعكاسات سلبية كبيرة على كافة النواحي، سواء السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية...الخ، ولا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم المجالات تأثراً بالفساد، لذلك تهتم الدراسة الحالية ببحث أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وبالتالي نأمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية مناسبة تسهم في إثراء المكتبة القانونية والاقتصادية

2) الأهمية العملية

تأتي أهمية البحث العلمية من خلال زيادة الوعي بظاهرة الفساد، وإدراك الدولة بأهمية وضع الخطط والسياسات المناسبة لعلاجها والسيطرة عليها، لما يترتب عليها من أثار سلبية على كافة النواحي كالاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفساد، وأشكال وطرق مكافحته ليتم التخطيط لها في الإستراتيجيات المستقبلية والتي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي لمصر.

ثانياً: أهداف البحث

تسعي الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

أخرى "تتطلبها حاجة البلاد"، انظر الباب الثاني والثالث من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، مصر.

(ISSN: 2356 - 9492)

1. التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومفهوم الفساد.
2. الإحاطة بأسباب انتشار الفساد.
3. التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. إيضاح مؤشرات الفساد في مصر.
5. بيان الآثار السلبية للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. التعرف على العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
7. الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي تساعد في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الفساد.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

اهتمت الحكومة المصرية في الأونة الأخيرة بالعمل على تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال بنية تحتية قوية وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على إزالة كافة العقبات التي تواجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا شك أن الفساد يمثل أحد أهم التحديات الي تواجه الحكومة المصرية، نظراً لمرور مصر بكثير من الظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية المضطربة الناتجة عن ثورة 25 يناير 2011، وما قبلها، لذلك تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؟

رابعاً: منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة بتشريعات الاستثمار الأجنبي، وتوضيح العلاقة بينه وبين الفساد، ومدي تأثير انتشار الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر.

خامساً: خطة الدراسة:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
- الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرع الثالث: أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
- الفرع الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: مفهوم الفساد:

- الفرع الأول: تعريف الفساد.
- الفرع الثاني: أنواع الفساد.
- الفرع الثالث: أسباب الفساد.
- الفرع الرابع: مؤشرات الفساد.

المطلب الثالث: اتجاهات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

- الفرع الأول: مستوى الفساد في مصر من عام (2008-2020).
- الفرع الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من عام (2005-2020).
- الفرع الثالث: العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

النتائج والتوصيات.

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

أضحت الاستثمارات الأجنبية في الوقت الحالي تمثل ضرورة لكل اقتصاد نام، أو يحاول الحفاظ على نموه، لذا أصبحت محلاً للتنافس والجذب بين جميع الدول سواء الغنية أو الفقيرة ـ وآياً كان نظامها الاقتصادي والسياسي، نظراً لمزاياه العديدة التي تعود على التنمية الاقتصادية، لذا اهتمت الدول بإصدار قوانين جديدة وتنقيح القائم بهدف تهيئة مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية متضمنة الكثير من الإعفاءات والامتيازات، وتذليل كافة معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي قد يتخوف منها بعض المستثمرين وتمنعه من الاستثمار في تلك الدول.

ويتناول هذا المطلب، فروع أربعة، وهي تعريف الاستثمار الأجنبي، أهمية الاستثمار الأجنبي، أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يوجد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) ولكن تعددت التعريفات:

فعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه: جميع الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية سواء كانت مملوكة ملكية وطنية أم أجنبية.

في حين عرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTADبأنه: الاستثمار الذي يتميز بعلاقة طويلة الأمد ومصلحة دائمة، ورقابة من قبل مستثمر في مشروع مقيم في دولة غير دولة المستثمر الأصلية سواء تم الاستثمار بوسطة الأفراد او المنشآت. 1.

أما صندوق النقد الدولي، فعرفه بأنه: هو الاستثمار الذي يهدف الي اكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي تدار في دولة غير دولة المستثمر الأجنبي، كما انها تمنح المستثمر الأجنبي صوت فعال في إدارة المشروع بامتلاكه 10%من ملكية المشروع.1

[1] عبد الرؤف، إبراهيم عبد الله (2017)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

(ISSN: 2356 - 9492)

وعرفه آخرون بأنه الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة في بلد أجنبي لتحقيق مصالح تجارية، وفي الغالب قد ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على أكثر من مجرد استثمار لرأس المال، فقد تشمل أيضاً التكنولوجيا أو أحكام الإدارة [2]

وعرف أيضاً بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخري 0الدول المضيفة) مع نية تسييرها.[3]

وعرفه جانب من الفقه بأنه "تلك المشروعات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي بسبب ملكيته لها أو بالاشتراك في رأس مال المشروع بنسبة تبرر له حق الإدارة سواء كانت تلك المشروعات مستثمرة من قبل الأفراد أو الشركات، وتتمثل هذه الاستثمارات في صورة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الي الدول المضيفة، أو إعادة استثمار الأرباح.[4]

من خلال التعريفات السابقة يتضح تمتع الاستثمار الأجنبي بالعديد من السمات، منها:

- العلاقة بين المستثمر والمؤسسة علاقة طويلة المدي.
- يلعب المستثمر دوراً كبيراً في إدارة المؤسسة.
- الاستثمار الأجنبي منتج حيث يعمل على الاستخدام الأمثل للموارد.
- الاستثمار يساعد على نقل التكنولوجيا الحديثة الي المشروعات القائمة او الحديثة.
- زيادة التدفقات المتولدة من الاستثمار في العقارات من قبل المستثمر الأجنبي.
- يمتلك المستثمر سلطة اختيار شكل المشروع الاستثماري لتحقيق عوائد كبيرة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة للدولة المضيفة واقتصادها على المدى القريب، حيث يؤدي إلى تحقيق طفرة اقتصادية سريعة في جميع جوانب الاقتصاد في الدولة، كما يشجع المواطنين على الاستثمار وتقليل الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار وهي مشكلة تعاني منها بعض الدول.

كما يساهم في جلب التقنيات التكنولوجية الحديثة، والذي بدورة يرفع مستوى وجودة الإنتاج إلى المقاييس العالمية، وتنمية كفاءات ومهارات الموارد البشرية، كما يساعد في تطوير طرق وأساليب الإدارة، بالإضافة إلى رفع معدلات التوظيف لتشغيل المشروعات الجديدة، ورفع معدلات رأس المال السوقي. كما أنه يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.[5]

---

[1] راجع موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت على الموقع التالي: http// www imf org/ external/ Arabic/ index htm

[(2)] الزبيدي. عبد الباسط علي، (2015)، "العدالة الضريبية"، ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث، ص197.

[3] عبد الصادق، محمد مصطفي (2018)، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، ص 15

[5] عبد السلام، رضا محمد (2002م)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ص7

وتجد الحكومات نفسها مضطرة للقيام بمشروعات تنموية لرفع كفاءة البنية التحتية، بإنشاء شبكة طرق تجارية تربط جميع أجزاء الدولة ببعضها من أجل توزيع الإنتاج، وتطوير النقل الدولي بينهما وبين الدول المجاورة ودول العالم لتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي فإن اقتصاد الدولة يتحسن بشكل عام ويظهر ذلك جليا في رفع مستويات الأجور والخدمات التي تقدمها تلك الدول لمواطنيها. [1]

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بفاعليته في حل الازمات المالية حيث أنه تمويل عير مكلف لا يولد أقساط أو فوائد مثل القروض والاعانات، كما أنه يساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية ويعمل على زيادة القدرة التصديرية للدولة، وتوفير الوظائف والذي ينعكس بدورة في الحد من مشكلة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة، ومن ثم محاربة الجهل والفقر والذي ينعكس علي حياة الأفراد ومستقبلهم.[2]

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنواع التالية[3]:

أ) إنشاء شركة مملوكة بالكامل:

وهنا يقوم المستثمر بإنشاء شركة من البداية في إحدى المجالات، وذلك بداية من التفاوض على الأرض التي سيقام عليها المشروع، والبناء، والتصميمات الداخلية وتوزيع الأنشطة الداخلية، وتعيين وتدريب العمالة... الخ، وهنا تكون ملكية المشروع بالكامل للمستثمر الأجنبي، وغالباً ما يفضل المستثمر الأجنبي هذا النوع من الاستثمار، لما يوفره له من حرية في الإدارة والرقابة المطلقة على المشروع، أما الدول المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كانت غالباً ما تتردد في الماضي في منح التراخيص للجهات الأجنبية بالقيام بمثل هذه الاستثمارات، وذلك لربط اقتصادات الدول المضيفة باقتصاد الدولة المصدرة لرأس المال ربطا تبعيا عن طريق سيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها ، ولكن مع المستجدات العالمية الحالية دفعت بالكثير من الدول للتنافس فيما بينها من اجل الحصول على هذا النوع من الاستثمار الذي يساعد على جذب المستثمرين الأجانب ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات.

ب) الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:

وهو قيام المستثمر الأجنبي بدخول الدولة المضيفة عن طريق مشاركة إحدى مؤسسات القطاع العام أو الخاص، وتكون حصة المشاركة بالاتفاق بين الطرفين، ويمكن أن تكون مشاركة المستثمر الأجنبي بالخبرة التي يمتلكها فقط كخبرة تكنولوجيا أو فنية نادرة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار أكثر قبولاً للكثير من الدول المضيفة لكونه يحقق كافة مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون تخطي حق الدولة المضيفة في السيطرة والرقابة على المشروعات المقامة على أرضها.

[1] حسين، احمد معاوية (2014)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، م28، ع 2، ص 116.

[2] مزهود، هاجر (2017)، "الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور الفساد"، مجلة الدراسات القانونية بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، م4، ع3، ص4.

[3] عبدالصادق، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 26-28.

(ISSN: 2356 - 9492)

ج) **الاستثمار الاجنبي المباشر في مشروعات التجميع:**

من خلال هذا النوع من الاستثمار يزود المستثمر الأجنبي المباشر المستثمر بالدولة المضيفة بمكونات إحدى المنتجات التي يعمل بها، كالأجهزة الكهربائية، والسيارات، ومن ثم قيام المستثمر المحلى بتجميع هذه المكونات وإخراجها في شكل المنتج النهائي، وقد تكون هذه المشروعات بالمشاركة بين المستثمر الأجنبي والمحلي، أو الملكية الكاملة للمستثمر الأجنبي.

الفرع الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن عرض بعض هذه المعوقات على النحو التالي:[1]

أولاً: الوضع الأمني:

يعتبر استقرار الوضع الأمني من أهم الشروط التي يهتم بها المستثمر الأجنبي عند دخول دولة ما، فكلما كان الوضع الأمني مستقراً كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بمصر، فقد مرت مصر بالكثير من الأحداث السياسية وذلك منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011، وهو ما أدي إلى عدم استقرار الوضع الأمني في مصر لفترة طويلة، وقد أدى ذلك تخوف الكثير من المستثمرين والغاء جميع استثماراتهم في مصر، فوفقاً لبيانات البنك الدولي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 483 ملبون دولا فقط في عام 2011 و 2.8 مليار دولار في 2012، وذلك مقارنة بـــ 6.39 مليار دولار في عام 2010،

ثانياً تخصيص الأراضي:

يحتاج أي مشروع استثماري الي تخصيص الأرض المناسبة لتنفيذه، الا أن المستثمر قد يجد نفسه في مأزق وهو عدم توافر الأرض المناسبة للقيام ببعض المجالات الزراعية أو الصناعية، أو قد لا تتوافر الأراضي اللازمة لقيام المشروع؛ وذلك نظراً لقيام الكثير من الأشخاص بالاستيلاء على الأراضي ودفع ثمنها مما والمتاجرة بها مما يؤدي إلى تراجع الكثير من المستثمرين الأجانب في الدخول للدولة، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي.

ثالثاً: سعر الصرف:

يعتبر استقرار سعر الصرف من أهم المعايير التي يضعها المستثمر الأجنبي عند المفاضلة بين الدول المختلفة واختيار الدولة التي تناسب مشروعة، فكلما كان هناك استقرار في سعر الصرف كلما أدى ذلك إلى نجاح الخطط ودراسات الجدوى المتعلقة بالمستثمر الأجنبي المباشر، أما في حال عدم استقرار سعر الصرف تزداد مخاطر الفشل لمشروعات المستثمر الأجنبي نتيجة مخاطر فشل الخطط ودراسات الجدوى المرتبطة بمشروعاتهم، وفي مصر عانت مصر خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017 من عدم استقرار سعر صرف الجنية المصري، وهو ما أدى عرقلة الكثير من المستثمرين الأجانب. فخلال هذه الفترة عانت الأسواق المصرية من مشكلة وجود سعرين للصرف، سعر رسمي وهو الذي تعتمده البنوك المصرية والخاصة، وسعر غير رسمي بمحلات الصرافة وتغيير الأموال، فيجد المستثمر الأجنبي نفسه ملزم بتحويل الأموال وفق سعر السوق العالمية، وبالتالي خسارة أكثر

[1] المرزوقي، هبة الله محمود (2010)، "أبرز الصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في مصر ومقترحات للتغلب عليها"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ع 47، ص 12.

من ثلاثين بالمائة من سعر صرف الأسواق، وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين الأجانب مترددين في الدخول إلى مصر.

رابعاً: نقص الطاقة:

تعد مصادر الطاقة من الضروريات اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يستطيع المستثمر القيام بالإنتاج والتصنيع دون توفر الطاقة الكافية لإدارة الآلات والمعدات الصناعية، وتحاول مصر جاهدة في محاولة القضاء على هذه الإشكالية، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة، والتوسع في استخراج الغاز الطبيعي.

خامساً: القوانين المعدلة:

يعتبر الاستقرار التشريعي أحد المعايير التي يهتم بدراستها جيداً المستثمر الأجنبي عند دخول سوق أي دولة، فكلما كان هناك استقرار في تشريعات الدولة وخصوصاُ الخاصة بالاستثمار كلما كان هناك جاذبية لهذا السوق، وفي مصر ونتيجة ثورة 25 يناير 2011، وثورة 30 يونيو2012 كان هناك تغيير سريع في الحكومات المتعاقبة وبالتالي كثرة التعديلات القانونية واللوائح المنظمة للاستثمار.

سادساً: البيروقراطية:

تعتبر البيروقراطية من أهم المعوقات الإدارية التي تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لغموض الإجراءات الإدارية الخاصة بإقامة المشروعات كالتراخيص، فقد يتطلب الانتهاء من ترخيص الأوراق اللازمة إلى فترات زمنية كبير، إلي جانب الصعوبات والمتاعب عند استخراج تصاريح المشروع، وهو ما يفتح المجال أمام الموظفين لتلقي الرشوة، وذلك لتسهيل هذه الإجراءات والعمل خارج نطاق القانون، وهو ما يؤدي إلي ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى التأخير في إقامة مشروعاتهم وبالتالي بطء نمو الاستثمار المصري.

ويوضح الجدول رقم (1) مؤشر ممارسة سهولة الأعمال في الدول العربية لعام 2020 بناءً على إحصاءات البنك الدولي لعام 2020، ويتضح أن مصر من الدول التي تصنف على أنها ذات مستوى "متوسط" في مؤشر ممارسة الأعمال، وتحتل المركز (114) على مستوى العالم، والمركز (11) على مستوى الدول العربية، فقد حققت مصر درجة 60.1% في عام 2020 متقدمة عن عام 2019 بفارق 3.75، وهذا يدل على اتخاذ مصر الكثير من الإجراءات التي من شأنها تيسير ممارسة الأعمال، وعلى الرغم من ذلك تحتاج مصر إلى بذل مزيد من الجهد لرفع مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في مصر من متوسط إلى سهل جداً، وبمقارنة مصر بالدول العربية الأخرى يتضح تصنيف بعض الدول العربية (الأمارات، والبحرين، والمغرب)على أنها "مستوى سهل جداً" في مؤشر ممارسة الأعمال، وبعض الدول تم تصنيفها "كمستوى سهل" في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال كالمملكة العربية السعودية

جدول رقم (1): مؤشر ممارسة سهولة الأعمال في الدول العربية لعام 2020

(ISSN: 2356 - 9492)

المرتبة*	فرق**	البلد	النقاط	فرق**	التصنيف
16	▼ 5	الإمارات	80.9	-0.38	سهل جدا
43	▲ 19	البحرين	76.0	+6.15	
53	▲ 7	المغرب	73.4	+2.38	
62	▲ 30	السعودية	71.6	+8.1	سهل
68	▲ 10	عمان	70.0	+2.81	
75	▲ 29	الأردن	69.0	+8.02	
77	▲ 5	قطر	68.7	+2.67	
78	▲ 12	تونس	68.7	+4.93	
83	▲ 14	الكويت	67.4	+5.2	
112	▲ 40	جيبوتي	60.5	+8.96	متوسط
114	▲ 16	مصر	60.1	+3.75	
117	▲ 4	فلسطين	60.0	+1.78	
143	▼ 3	لبنان	54.3	-0.06	
152	▼ 4	موريتانيا	51.1	-0.89	تحت المعدل
157	-	الجزائر	48.60	-0.47	
160	▲ 4	جزر القمر	47.9	-0.76	
171	▼ 9	السودان	44.8	-4.04	
172	▼ 1	العراق	44.7	-0.02	
176	▲ 3	سوريا	42.0	+0.43	
186	-	ليبيا	32.7	-0.74	
187	-	اليمن	31.8	-0.61	
190	-	الصومال	20.0	-0.04	
* المرتبة من أصل 190 دولة ** الفرق مقارنة مع سنة 2019					

المصدر: إحصاءات البنك الدولي لعام 2020. متاح على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/home

المطلب الثاني

مفهوم الفساد

تمهيد:

يعتبر الفساد آفة اجتماعية عامة لا تنحصر في ثقافة دون أخري أو بلد دون أخري بل ظاهرة عامة توجد في كافة المجتمعات سواء المتخلفة أو المتقدمة، وفي جميع القطاعات سواء العامة أو الخاصة، وتصيب مؤسسات المجتمع السياسية والإدارية والاقتصادية، ويرجع انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات المختلفة للعديد من العوامل، كالعوامل السياسية، أو الاقتصادية، أو الإدارية، ويتضمن الفساد أنواعاً متعددة منها الفساد المالي، والفساد الإداري المتمثلين في الرشاوي والعمولات... وغيرها، مما يؤدي إلى انفتاح الباب على مصراعيه للوساطة والمجاملات وغيرها من مظاهر الفساد، من أجل ذلك تكون آثاره مدمّرة على التنمية الاقتصادية ويعيق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وللتعرض للفساد وأثاره السلبية، تم تخصيص المطلب الثاني لتناوله، من خلال التعرض لتعريف الفساد، وأنواع الفساد، وأسباب الفساد، وأخيراً ومؤشرات الفساد، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الفساد:

علي الرغم من الاهتمام الكبير من قبل الكثير من علماء الاقتصاد والقانون بظاهرة الفساد، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للفساد، ويعود ذلك لكونه يمثل ظاهرة مركبة ومختلفة متفاوتة الشدة، ومتعددة الأبعاد والأطراف[1] ، فقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة "، ويعرفه البنك الدولي بأنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، أما صندوق النقد الدولي فيعرف الفساد على أنه "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين، ويميز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، والثانية تتمثل في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغر منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها[2]

وورد عن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن الفساد " هو القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو الإساءة لاستغلال موقع أو سلطة، بما في ذلك أفعال الإغفال توقعاً لمزية أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر"[3]

---

(1) جميل، عبد القوي بن لطف الله (2013م)، "أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص17.

[2] طير، عبد الحق، وريمي، عقبة، وغريب، بو لرباح (2019)، "أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية باستخدام نماذج بائل للفترة (2003-2016)"، مجلة رؤي الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد (9)، العدد (2) ص 19.

[3] محمد، محمد عبد المحسن (2016)، "طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، كلية الازهر، كلية الشريعة والقانون، مصر، ص10.

(ISSN: 2356 - 9492)

وهناك من يرى بأن الفساد يتمثل في الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالنفع على الموظف العام، وذلك بالسماح لهم بالتهرب من الأنظمة والسياسات المعمول بها، والتعديل عليها سواء باستخدام أنظمة حديثة أو بإلغاء أنظمة موجودة سابقاً، لتمكينهم من تحقيق الكسب[1]

ومن الناحية القانونية فان المشرع المصري لم يورد تعريفا لمصطلح الفساد، فقد ركز على جريمة الرشوة في المادة ١٠٣ والمادة ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات المصري، إلا أنه في مواطن أخرى أشار إلى بعض مظاهره.

ويستخلص مما سبق أنه لا يوجد حتى الآن تعريف جامع مانع لمفهوم الفساد، فكل التعريفات تدور حول كيفية استخدام السلطة لتحقيق كسب أو ربح شخصي، أو لتحقيق مكانة اجتماعية، أو لتحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما، بطريقة مخالفة للقانون ومعايير السلوك الأخلاقي ويتم ذلك من خلال انتشار الرشوة، أو المحسوبية، أو التزوير، أو تعيين الأقارب والأصدقاء في مناصب إدارية لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، ، مما يعني ثقل كاهل الموظفين في الإدارات الأخرى، وهذا الفساد أكثر انتشارا في غالبية المصالح الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الفرع الثاني: أنواع الفساد:

للفساد العديد من الأنواع وذلك حسب المعيار الذي ينظر إليه منه، ولعل من أشهرها ما يلي:

1) **الفساد حسب الحجم[2]:**
- الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يحدث في مستويات عالية في الحكومة، وهو ما يقود الى تأكل الثقة في الحكومة ويسيء إلى قواعد القانون والاستقرار السياسي
- الفساد الصغير: فيكون بالتورط في مبادلات لمبالغ صغيرة للفساد، منح تفضيلات صغيرة بواسطة أولئك الذين يسعون الى تفضيل العلاجات أو توظيف الأصدقاء والأقارب في مواقع صغيرة.

2) **الفساد حسب درجة التنظيم[3]:**
- الفساد المنظم: وهو النوع الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة، يتم من خلالها التعرف على مقدار الرشوة والية دفعها والية إنهاء المعاملة
- الفساد العشوائي: وهو أكثر خطورة من الفساد المنظم، حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق، ولا يمكن خلال أي من هذه الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها.

3) **الفساد من حيث التقبل لدى الرأي العام[4]:**
- الفساد الأسود: ويتضمن كافة السلوكيات التي تحظي باتفاق على اعتباره أحد السلوكيات الفاسدة التي يجب التخلص منها، ومعاقبة من يقومون به.
- الفساد الأبيض: ويتضمن كافة السلوكيات التي تحظى باتفاق على أنه سلوك يمكن التغاضي عنه وعدم معاقبة من يقومن بها.

---

(1) جميل، عبد القوي بن لطف الله. (2013م). مصدر سابق. ص21-22.

2 UNODC, (2003), United Nations Guide on Anti-Corruption Policy, P 28.

3 عطا الله، خليل (2016)، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي: تجربة الأردن"، متاح على الموقع: id=48&http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic

4 معابرة، محمود محمد (2011)، "الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 95-96.

- الفساد الرمادي: وهو ذلك السلوك الذي لا يجري الاتفاق بين الأطراف المعنية على إدانته إذ ترى عناصر معينة من المجتمع على إدانة مرتكبيها في حين يبقى رأي الجمهور متأرجحاً.

4) من حيث شكل الفساد[1]:

- الفساد السياسي: ومن أشكاله غياب الديمقراطية، وتزوير الانتخابات واستخدام المال الفاسد في ذلك وكل الممارسات المنحرفة التي تمارس في هذا الإطار.
- الفساد المالي: تتجلي مظاهره في الاختلاس ونهب المال العام والرشوة والتهرب الضريبي ومخالفة تعليمات اجهزة الرقابة المالية وغسيل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات والأسلحة والتهريب وغيرها.
- الفساد الإداري: ويشمل مخالفة التشريعات والقواعد والأحكام الخاصة بالإدارات المختلفة، ويعتبر الفساد الإداري من أكثر أنواع الفساد خطورة بالنظر للأضرار الكبيرة التي يلحقها بالمجتمع والمصالح العامة والاقتصاد الوطني وقوة الدولة بشكل عام، وذلك من خلال التأثير السلبي على القرارات العامة للدولة.

الفرع الثالث: أسباب الفساد:

هناك العديد من الأسباب التي تساعد على انتشار الفساد، ويمكن التعرض للعديد من هذه الأسباب على النحو التالي[2]:

1) **الفقر**: إذ يوجد علاقة طردية بين الفقر، وانخفاض أجور العاملين، بالقطاع الحكومي والفساد، فمع الأجور المنخفضة للعاملين يزداد طلبهم للرشوة وذلك بحجة تكملة أجورهم الهزيلة.
2) **الجشع**: فالناس غالباً ما يميلون إلى الانخراط في الأعمال الفاسدة عندما تكون المخاطر منخفضة، والمكافآت كبيرة.
3) **الثقافة**: وذلك من خلال انتشار ثقافة تقبل الرشوة والفساد بين أفراد المجتمع والنظر إليه على أنه أمر مقبول وطبيعي طالما يتم لإنهاء مصالح الأفراد في المجتمع ويوجد مصلحة متبادلة للطرفين سواء الراشي من خلال انجاز معاملاته، أو المرتشي وذلك من خلال حصوله على مقابل لإنجاز هذه المعاملات.
4) **تعقد وتغيير القوانين**: فكلما كان هناك تعقد وتناقض في القوانين كلما كان هناك تفسيرات مختلفة لها، وهو ما يؤدي إلى عرقلة الأعمال، وبالتالي الاضطرار إلى دفع الرشوة لإنجاز الأعمال المطلوبة بشكل سريع.
5) **عدم وجود قوانين رادعة لمكافحة الفساد:** كلما ضعفت المنظومة القانونية وعدم وضوحها، وتهاونها في ملاحقة كلّ مَن تثبت عليه تُهم الفساد في بعض الأحيان قد تؤدي الي انتشار الفساد.
6) **غياب الشفافيّة**: انعدام الشفافيّة في قضايا الفساد يجعل من الصعب تتبُّع المتهم بها، وذلك يمنح الفرصة لبعض المنحرفين أخلاقيًّا إلى الاستمرار في هذه الأفعال.

الفرع الرابع: مؤشرات الفساد:

[1] الرملاوي، محمد سعيد. (2013م)، "أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص362.

[2] مزهود، هاجر، عبد العزيز، شرابي، مرجع سابق، ص -290.

(ISSN: 2356 - 9492)

هناك الكثير من مؤشرات الفساد المبدئية والتي يمكن من خلالها التنبؤ بانتشار ظاهرة الفساد داخل المجتمع، ومن هذه المؤشرات [1]' ظهور الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية لذوي القربى في شَغلِ الوظائف والمناصب، بدلاً من الجدارة والكفاءة، وعدم تكافؤ الفرص في شغل الوظائف، وانتشار ظاهرة الابتزاز، ضعف الرقابة "أجهزة وأداءً ودورًا"، وضعف القوانين كما أن التعقيدات الإجرائية والروتين، يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من البلد، ويهدد الاستثمار الأجنبي، وبيع الممتلكات العامة لتحقيق منافع خاصة.

وفيما يتعلق بمؤشرات قياس الفساد الرسمية في المجتمعات المختلفة، يواجه الفساد العديد من الصعوبات في القياس، نظراً لكونه يعد معاملات تتم بشكل سري، فهناك بعض المؤشرات التي تعتمد على مدى إدراك الفساد، وبعض المؤشرات تعتمد على تقديرات الخبراء المتخصصين في المنظمات الدولية مثل مؤشر Business (BI) International، ومؤشر الدليل الدولي للمخاطر International Country Risk Guide (ICRG) ويصدر من مجموعة خدمات المخاطر السياسية، وهناك مؤشرات تعتمد على الدراسات الاستقصائية الموجهة للمتخصصين، مثل المؤشرات الصادرة من المنتدى الاقتصادي العالمي، ويوجد أيضاً مؤشر السيطرة على الفساد الصادر من البنك الدولي منذ عام 1996 كأحد مؤشرات الحوكمة العالمية[2]، ويعتبر مؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 أكثر المؤشرات استخدماً وقبولاً في قياس الفساد[3]، وهو مؤشر يقوم على توفير البيانات وترتيب الدول من معدلات تكرار الرشاوي، ومدى إدراك الفساد في القطاعات الحكومية والجهاز الإداري والسياسيين، ويعتمد على مجموعة من الاستطلاعات تتم بواسطة المتخصصين من جهات عديدة، وتتراوح قيمته ما بين (صفر) ويعني الفساد التام، و(100) ويعني عدم وجود فساد، كما يغطي 180دولة، وبالتالي يعد هذا المؤشر من أفضل المؤشرات المعبرة عن الفساد. [4]

ويرتفع مؤشر الفساد في أي مجتمع بتدني الرقابة الحكومية، وغياب التشريعات، وينشط الفساد نتيجة غياب الأسس التنظيمية والقانونية، وسيادة مبدأ الفردية، الذي يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة لتحقيق مصالح فردية على حساب دور الجهاز الحكومي وهو تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف.

[1] حسين، حسين شحاتة (2011)، "الفساد المالي، أسبابه وصوره وعلاجه"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 552، ص 27

[2] السيد، جيهان محمد محمد (2017)، "الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد (19)، عدد (2)، ص 51.

[3] Hawthorne, O. (2013), "Transparency International's Corruption Perceptions Index: "Best Flawed" Measure on Corruption?" Paper is submitted to the Third Conference on Transparency Research, Paris, 24-26 October.

[4] السيد، جيهان محمد محمد، مرجع سابق ص 51.

المطلب الثالث

اتجاهات الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تمهيد:

يعد الفساد المعوَّق الأكبر لكافة محاولات التقدم، والمقوَّض الرئيسي لكافة دعائم التنمية، مما يجعل آثاره ومخاطره أشد فتكاً وتأثيراً من أي خلل آخر، فلا يقتصر دوره على تخريب بعض نواحي الحياة دون البعض الآخر، بل يمتد إلى شتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي يؤدي الي إعاقة النمو الاقتصادي مما يخرب مستهدفات خطط التنمية قصيرة وطويلة الأجل، وهروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

يمكن تناول هذا المطلب، من خلال التعرض لفروع ثلاثة، وهي أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسات السابقة، ومؤشر مدركات الفساد في مصر، واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وأخيراً أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدراسات السابقة:

لا شك أن الفساد يعد أحد أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة خطورة الفساد بأشكاله المختلفة في عرقلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أهتمت الكثير من الدراسات بدراسة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بحثت إحدى الدراسات[1] بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، والفساد في 25 دولة من الدول النامية الناشئة خلال الفترة من 2004 وحتى 2015، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على تدفقات الاستثمار

[1] هاجر مزهود، مرجع سابق، ص 292.

(ISSN: 2356 - 9492)

الأجنبي المباشر، فعند زيادة مؤشر الفساد في دولة ما بنقطة واحدة انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 146.52 مليون دولار.

وبحثت إحدى الدراسات أيضاً[1] تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لخمسة من دول شرق أفريقيا خلال الفترة من 1996 وحتى 2015، وتوصلت إلى وجود تأثير سلبي كبير للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.

كما بحثت إحدى الدراسات[2]، أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر، والكونغو الديمقراطية، والعراق، وكينيا، وبيرو، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، والسودان وذلك من الفترة 1984 وحتى 2013، وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة الفساد بمقدار وحدة واحدة ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 34.1 وحدة.

وأيضاً بحثت إحدى الدراسات[3] والتي بحثت أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2003 وحتى عامة 2016، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما زاد حجم الفساد بنسبة 1% ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بنسبة 1.479%.

الفرع الثاني: مؤشر مدركات الفساد في مصر وبعض الدول خلال الأعوام من عام (2008-2020).

يستخدم مؤشر مدركات الفساد والتابع لمنظمة الشفافية الدولية، والذي يصنف 180 دولة حسب المستويات المدرَكة لفساد القطاع العام فيها، مقياسا من صفر إلى 100، حيث يكون الصفر الأكثر فساداً و100 الأكثر نزاهة، ويتضح من الجدول رقم (1) تذبذب قيمة المؤشر من فترة لأخرى، ولكن يوجد تحسن بصفة عامة في قيمة المؤشر بشكل عام في عام 2021 نهاية الفترة مقارنة ببداية الفترة عام 2008، حيث بلغت قيمة المؤشر (33) وذلك في عام 2020، بينما كانت قيمته (28) عام 2008، وذلك بمعدل تحسن 18% بما يشير إلى انخفاض في مستوى الفساد.

وقد سجلت الفترة من (2008) وحتى عام (2011) أعلى مستوى للفساد، ويرجع ذلك إلى معاناة الاقتصاد المصري من التوزيع غير العادل للثروات والدخول وتركزها في أيدى فئة قليلة، مما أدى إلى انتشار الفساد وارتفاع مستوى الفقر[4]، وخلال عام 2009 انخفض معدل النمو ليبلغ حوالي 4.7% نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم تدهور معدل النمو عام 2011 ليصل الى 1.76% بسبب ثورة 25 يناير 2011، مما أدى إلى زيادة البطالة

[1] Manamba, E., & John, M. (2017, March), "The Effect of Corruption on Foreign Direct Investment: A Panel Data Study", Turkish Economic Review Vol.6 No.3, pp19-54

[2] Aysar, F. (March,2016), "The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment (FDI) in Post-Conflict Countries: A Panel Causality Test", Journal of Advanced Social Research, Vol.6 No.3, pp1-12.

[3] طير، عبد الحق، مرجع سابق، ص23.

[4] اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد (2014)، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018"، جمهورية مصر العربية"، متاح على الرابط التالي: WWW.aca.org.eg

وانخفاض الأجور وعدم قدرة الكثير من الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما أدى إلى انتشار الفساد وخصوصاً مع عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية[1].

كما يتضح من الجدول رقم (2) وصول أدنى مستوى للفساد في مصر عام 2014، وذلك بوصول مؤشر مدركات الفساد في مصر إلى 37 نقطة وذلك بتحسن يقدر بقيمة 16% عن عام 2013، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير من قبل الدول بالبحث عن ممارسات الفساد، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014-2018)، وبالتالي تحسن مؤشر إدراك الفساد، ولكن حدث تراجع بسيط خلال عام 2017 وذلك نتيجة انخفاض الدخول الحقيقية الناتج عن زيادة معدلات التضخم واتباع مصر سياسة تعويم العملة، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار بنسبة تتخطي 40%، بالإضافة إلى استمرار تعقد الإجراءات الحكومية بالرغم من المحاولات الكثيرة للإصلاح الإداري بالدولة في مصر.

جدول رقم (2)

مؤشر مدركات الفساد في مصر من عام 2008 وحتى عام 2020

العام	الدرجة من 100	المرتبة
2008	28	115
2009	28	111
2010	31	98
2011	29	112
2012	32	118
2013	32	114
2014	37	94
2015	36	88
2016	34	108
2017	32	117
2018	35	105
2019	35	106
2020	33	117

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، 2021، متاح على الرابط التالي
https://www.transparency.org/en/countries/egypt

[1] السيد، جيهان محمد محمد، مرجع سابق، ص 52.

(ISSN: 2356 - 9492)

وعلى مستوى الدول العربية يوضح شكل رقم (1) إحصائية تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021، ويتضح ارتفاع مؤشر الفساد في مصر مقارنة بالعديد من الدول العربية الأخرى، حيث تحتل مصر المركز (117) على مستوى العالم والمركز (11) على مستوى الدول العربية، وهذا يدل على أن مصر تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد للحد من الفساد.

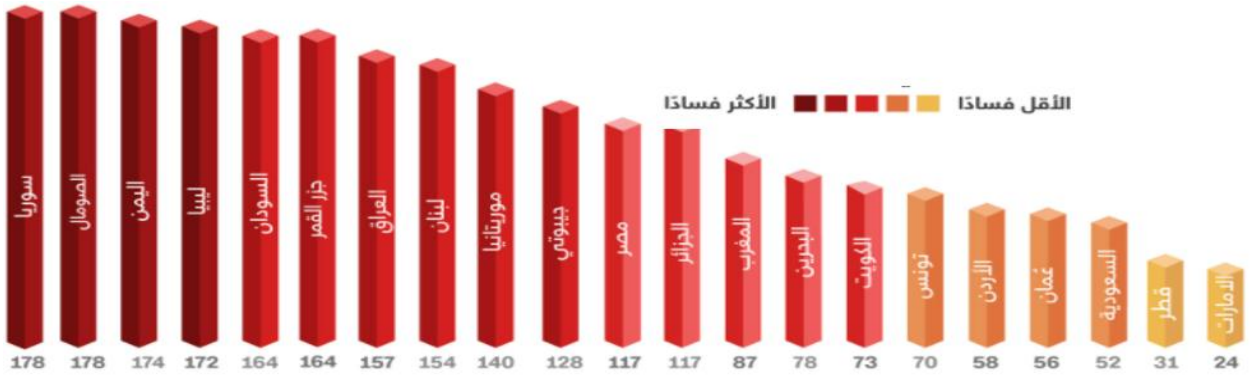

شكل رقم (1): تقرير منظمة الشفافية الدولة لعام 2021

المصدر: إعداد الباحثة، في ضوء بيانات منظمة الشفافية الدولية، 2021، متاح على الرابط التالي https://www.transparency.org/en/countries/egypt

الفرع الثالث: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من عام 2005 وحتى عام 2020

شهدت الفترة من عام 2005 وحتى عام 2007 تطوراً ملحوظاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فكما هو موضح في الجدول رقم (3) حيث كانت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من عام 2005 وحتى عام 2007 على التوالي (بالمليار دولار) 5.38، 10.4، 11.58 ويتضح من هذه القيم التزايد الكبير في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بعكس الفترة من 2008 وحتى عام 2011، حيث لوحظ الانخفاض التدريجي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حيث كانت هذه التدفقات على التوالي من عام 2008 وحتى عام 2011 على التوالي (بالمليار دولار) 9.49، 6.71، 6.39، 0.4827، ويرجع ذلك إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، وهو مأدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من الدول والتي تعد مصر من بينها حيث انخفضت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 9.49 مليار دولار وذلك بانخفاض مقداره 2.09 مليار دولار عن عام 2008، واستمر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حتى وصل إلى حوالي 48 مليون دولار فقط عام 2011، ويرجع ذلك إلى تداعيات ثورة يناير 2011 كالانفلات الأمني، والصراع بين الأحزاب السياسية في مصر، وبالتالي عدم و1وح الرؤية للمستثمر الأجنبي وزيادة تخوفه وهو ما أدي إلى تخفيض كبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في التعافي خصوصاً بعد نجاح 30 يونيو، ففي عام 2014 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر 4.19 مليار دولار وتوالت الزيادة في حجم هذه الاستثمارات إلى أن وصلت 9.01 مليار دولار عام 2019، ولكن مع حدوث جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية انخفضت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى 5.85 مليار دولار.

جدول رقم (3)

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في مصر من عام 2005 وحتى عام 2020

العام	المبلغ (بالمليار دولار)

العام	المبلغ (بالمليار دولار)
2005	5.38
2006	10.4
2007	11.58
2008	9.49
2009	6.71
2010	6.39
2011	0.4827
2012	2.8
2013	4.19
2014	4.61
2015	6.92
2016	8.11
2017	7.41
2018	8.14
2019	9.01
2020	5.85

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، متاح على الموقع

https://data.albankaldawli.org/indicator

الفرع الرابع: العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

يتضح من الجدول (2) والجدول (3) تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، وعلى الرغم من كون الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ في التعافي من عام 2013 وحتى عام 2019، إلا أن معدلات الفساد تؤثر عليه بشكل كبير، حيث يتضح من الجدول (2) و(3) أن السنوات التي حققت تدفقات كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر تتزامن مع السنوات التي تحقق مستويات قليلة من الفساد في مصر والعكس صحيح، فخلال الأعوام من عام 2008 وحتى عام 2011 بلغ مؤشر مدركات الفساد على التوالي 28، 28، 31، 29، كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن نفس الفترة على التوالي 9.49، 6.71، 6.39، 0.48، وفي الأعوام من 2018 وحتى عام 2019 انخفض مستوى الفساد في مصر، حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد على التوالي 35، 35 كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن نفس الفترة على التوالي 8.14، 9.01.

الخاتمة

(ISSN: 2356 - 9492)

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأهم للنمو الاقتصادي، حيث تساهم الإيرادات التي يحققها الاستثمار الأجنبي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وتحسين القوة الشرائية، وبالتالي تعزيز النشاط الاقتصادي للدولة، ولتحقيق هذه المزايا يجب إزالة كافة المعوقات التي تعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الفساد من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد مؤشر الفساد داخل الدولة من أهم المعايير التي يستخدمها المستثمر الأجنبي عند اختيار الدولة المضيفة، حيث تنعكس أثار الفساد على المجتمع بشكل سلبي، كتراجع الأداء الاقتصادي وزيادة مستوى البطالة ، وارتفاع معدل الفقر، وزيادة الأنشطة الإجرامية المنظمة، وانتشار الرشوة والوساطة والمجاملة وغيرها، وهو ما يؤدي إلى هروب الاستثمار الأجنبي المباشر والبحث عن دول توفر لهم المناخ المناسب والآمن للاستثمار، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات، ومنح التسهيلات والإعفاءات التي تشجعهم على زيادة استثماراتهم.

ويعد الفساد قضية الجميع و مكافحته نشاط يعني الكافة، وقد أقرت مؤسسات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية بأن الفساد تحديا عالميا وأن مكافحته لا تكون إلا بتضافر جهود الجميع ووضعت لذلك آليات وعقدت اتفاقيات، وعلى هذا الأساس يجب على كافة هيئات الدولة وشرائح المجتمع الوقوف جنباً الي جنب من أجل القضاء علي الفساد ، سواء بوضع القوانين الرادعة لمكافحته ،أو بتفعيل دور الدولة في حفظ كرامة المواطن وتوفير سبل العيش المناسب بما يجعله مواطنا صالحا في شتى مراتب المسؤولية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1) ان للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في نقل التكنولوجيا الي مصر والذي يؤدي إلى رفع مستوى وجودة الإنتاج إلى المقاييس العالمية، وتنمية مهارات الموارد البشرية ورفع معدلات التوظيف، الي جانب الاهتمام بالبنية التحتية للدولة لتمكين إقامة مشاريع المستثمرين، وبالتالي فإن اقتصاد الدولة يتحسن بشكل عام ويظهر ذلك جليا في رفع مستويات الأجور والخدمات التي تقدمها تلك الدول لمواطنيها.
2) يعد الفساد شكل من أشكال الأنشطة الإجرامية التي يسعي اليها الشخص أو الجهاز المكلف لتحقيق مكاسب خاصة من اختلاس ورشوة ويتم ذلك بإساءة استخدام السلطة ضد المصلحة العامة، والذي يؤثر على الاقتصاد والمجتمع بأسره نتيجة للتخصيص غير الفعال للموارد، وظهور الاقتصاد الخفي وانخفاض الرعاية الصحية، وجودة التعليم، مع تدني مستويات المعيشة وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك.
3) من خلال دراسة مؤشرات الفساد الصادرة من منظمة الشفافية الدولية من عام 2008 وحتى عام 2020، بالإضافة إلى بيانات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر عن نفس الفترة والصادرة عن البنك الدولي، وجد تأثير سلبي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي السنوات التي يقل فيها مؤشر الفساد يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

4) يؤدي انتشار الفساد الي زيادة تكلفة المشاريع، وإضعاف جودتها مما يؤثر سلباً علي الدولة، كما أنه يؤثر على قرارات المستثمرين وتخوفهم من بيئة الأعمال التي سيستثمرون فيها لعدم خضوعها لمعايير وقوانين واضحة.
5) يصبح الاقتصاد المصري أكثر جذباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي وذلك بتحسين المناخ الاستثماري، والتحكم في الفساد من خلال مكافحته بالآليات القانونية والإدارية وغيرها لتقليل المخاطر وزيادة القدرة على الاستقطاب الاستثمار الأجنبي.
6) إن الحد من الفساد يتطلب توحيد الجهود وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد بتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية. كما أن استخدام قوة التكنولوجيا لبناء العلاقة بين: الحكومة، المواطن تعد خطوة متقدمة لكشف الفساد ومكافحته.

ثانياً: التوصيات

1) خلق نوع من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب كتوفير الضمانات والحوافز سواء الاعفاء الضريبي والجمركي الي جانب الاستقرار التشريعي، واللذان لهما مردود اقتصادي يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي، ويساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
2) - نوصي بوضع خطة واضحة لموجهة الفساد خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي من خلال تسهيل الإجراءات وتبسيطها. وتوفير الدعم اللوجيستي المناسب حسب نوع الاستثمار
3) - اصلاح الجهاز الإداري للدولة والمؤسسات والإدارة الضريبية، وتحسين مستوي الخدمات، والذي بدورة يقلل من فرص الفساد.
4) مراجعة القوانين والتشريعات السابقة وتعديلها أو الإضافة عليها لجذب الاستثمار الأجنبي، وضع القوانين لمنع الاحتكار، وقوانين تحمي المستهلك من أي استغلال بالنسبة للأسعار والنوعية للسلع المنتجة والخدمات المقدمة، ومنح المستهلك الحق في مقاضاة الجهة التي تتسبب في استغلاله.
5) تكثيف الرقابة والمساءلة خاصة في مجال الصفقات العمومية، واعمال سيادة القانون والذي يؤدي الي جذب الاستثمار الأجنبي لمصر وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.
6) تعزيز المنظومة التشريعية بقوانين جديدة تواكب التطور الحاصل في مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وتشديد العقوبات التي تفرض على الجناة بغية تحقيق الردع العام.

(ISSN: 2356 - 9492)

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

1) الرملاوي، محمد سعيد. (2013م)، "أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

2) الزبيدي. عبد الباسط علي، (2015)، "العدالة الضريبية"، ط1، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

3) عبد الرؤف، إبراهيم عبد الله (2017)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية مقارنة على المملكة العربية السعودية"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

4) عبد السلام، رضا محمد (2002م)، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، دار السلام للطباعة والنشر، مصر.

5) عبد الصادق، محمد مصطفي (2018)، "النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية"، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.

6) معابرة، محمود محمد (2011)، "الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1) جميل، عبد القوي بن لطف الله (2013م)، "أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثالثاً: الدوريات والمقالات:

1) حسين، احمد معاوية (2014)، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، م28، العدد (2)

2) حسين، حسين شحاتة (2011)، "الفساد المالي، أسبابه وصوره وعلاجه"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (2).

3) سيد، جيهان محمد محمد (2017)، "الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد (19)، عدد (2).

4) طير، عبد الحق، وريمي، عقبة، وغريب، بو لرباح (2019)، "أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية باستخدام نماذج بائل للفترة (2003-2016)"، مجلة رؤي الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد (9)، العدد (2).

5) محمد، محمد عبد المحسن (2016)، "طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، كلية الازهر، كلية الشريعة والقانون، مصر.

6) المرزوقي، هبة الله محمود (2010)، "أبرز الصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في مصر ومقترحات للتغلب عليها"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (47).

7) مزهود، هاجر (2017)، "الاستثمار الأجنبي المباشر: أي دور الفساد"، مجلة الدراسات القانونية بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، مجلد (4)، العدد (3).

رابعاً: القوانين والقرارات

1) قانون رقم 43 لسنة 1974، نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، مصر.

2) قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، مصر.

خامساً: المواقع الالكترونية:

1) موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت على الرابط التالي:

http// www imf org/ external/ Arabic/ index htm

2) إحصاءات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/indicator

3) منظمة الشفافية الدولية، 2021، متاح على الرابط التالي:

https://www.transparency.org/en/countries/egypt

4) عطا الله، خليل (2016)، "مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي: تجربة الأردن"، متاح على الموقع

http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic

5) اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد (2014)، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: 2014-2018"، جمهورية مصر العربية"، متاح على الرابط التالي:

WWW.aca.org.eg

المراجع الأجنبية:

(ISSN: 2356 - 9492)

1) Aysar, F. (March 2016), "The Impact of Corruption on Foreign Direct Investment (FDI) in Post-Conflict Countries: A Panel Causality Test", Journal of Advanced Social Research

2) Hawthorne, O. (2013), "Transparency International's Corruption Perceptions Index: "Best Flawed" Measure on Corruption?" Paper is submitted to the Third Conference on Transparency Research, Paris, 24-26 October.

3) Manamba, E., & John, M. (2017, March), "The Effect of Corruption on Foreign Direct Investment: A Panel Data Study", Turkish Economic Review Vol.6 No.3.

4) UNODC, (2003), "United Nations Guide on Anti-Corruption Polic.ch, Vol.6 No.3.